

التأمين التجاري علي الدراجات لشيوع السرقة /السبت)1-1- 2202م(فتاوى علي الهواء مباشرة

صلاح الصاوي

- سؤال من آآ هولندا نعم يقول اعيش في هولندا حيث ركوب الدراجات البائسين الوسيلة الشائعة للمواصلات طيب بسبب دخول الشتاء اضطريت لشراء دراجة غالية جدا ثمنها اضعاف ثمانية اضعاف سعر الدراجة العادية. لتقي بنت - [00:00:00](#)
- هواء البارد اثناء الحركة. المشكلة فين شيوع سرقة الدراجات للقدر الذي يجعله شبه متيقن من ضياع هذه الدراجة شاع وانتشر سرقت انا متأكد من هذه الدراية اشتريتها اليوم ربما تسرق مني بكرة - [00:00:36](#)
- هل يجوز اشتراك في برنامج تأمين ضد السرقة؟ علما بأنه تأمين تجاري وليس تعاونيا الجواب عن هذا رغم فساد عقود التأمين التجاري لاشتغالها على الغرر الفاحش لان كل طرف لا يعرف سلفا ما الذي يبذله وما الذي يأخذه. رغم هذا فانه يرخّص - [00:01:01](#)
- فيما تشتد الحاجة اليه من انواع التأمين. لان التأمين حرم للغرر. وحرم امة الغرر دون حرمة الربا فيترخص فيه عند الحاجات. ومنها هذه الحاجة المذكورة كما نترخص في التأمين الصحي. التأمين الطبي لمسييس الحاجة اليه. رغم انه عقد فاسد ايضا كغيره من - [00:01:35](#)
- العقول لكن نظرا لاهميته ولعسر توفير الخدمة الطبية خارج مظلة التأمينات كانت امين الطبي رخصة وفي قرار لمجمع فقهاء الشريعة يقول ترجع حرمة عقود التأمين في الاعم الاغلب الى ما تنطوي عليه من الغرر والجهالة - [00:02:05](#)
- منها ما تقتضيه الحاجة الماسة الى ان يتوفر البديل الاسلامي المنشود لان حرمة دون حرمة الربا. الذي لا يترخص فيه الا عند الضرورات. التأمين الصحي على النحو الذي شركات التأمين التجاري من العقود الفاسدة في الاصل. بيد انه نظرا لمسييس الحاجة اليه - [00:02:32](#)
- في كثير من الاحوال لتعلقه بضرورة حفظ النفس وحفظها من المقاصد الكلية في الشريعة فانه يرخّص منه فيما تدعو الحاجة اليه الى ان يتوافر البديل الاسلامي المنشود يغتفر في التأمين على السيارات ما يكون تابعا لعقد البيع الاصيل. لانه يغتفر تبعا - [00:03:02](#)
- مما لا يغتفر استقلاله. اما ان كان عقد التأمين مستقلا يرخّص فيما تدعو الحاجة اليه والله تعالى اعلى واعلم - [00:03:32](#)